شنـاشيـل

السودان سودانان والعراق عراقات

■ عدنان حسين

السودان غدا اليوم سودانين، شمالي كان موجوداً منذ الأزل مع جنوبه وأصبح دولة مستقلة قبل أقل من خمسين سنة، وجنوبي ظل ملاصقاً للشمال منذ الأزل أيضاً وأنفصل منذ ثلاثة أيام فقط ليُشكّل أحدث دولة مستقلة في العالم أول المعترفين بها الدولة الأم التي بقيت في الشمال.

كان يمكن أن يظل السودان موحداً إلى الأبد لو لم تنشأ تلك الظروف التي حملت الجنوبيين على تنكب السلاح دفاعاً عن أنفسهم وحقوقهم، وجعلت حكومات الشمال تعاند وتكابر وتأخذها العزة بالإثم وتركن إلى القوة الغاشمة. وكان يمكن حفظ الكثير مما سال من الدماء وما أزهق من الأرواح وما أهدر ودُمر من الممتلكات وفرص التنمية في السودان كله، شمالاً وجنوباً، لو كانت الواقعية هي سيدة الموقف لدى حكومات السودان المتعاقبة على مدى الخمسين سنة الماضية.

استغرق الأمر وقتاً طويلاً للغاية لكي تُدرك حكومة الخرطوم، طوعاً أو اضطراراً، أن الاستمرار في الحرب لإرغام الجنوبيين على التنازل عن حقوقهم والتراجع عن مطالبهم هو جنون حقيقي وانتحار جماعي لأهل الشمال والجنوب سواء بسواء، فترضخ للأمر الواقع وتقبل بما أقرته الشرائع والقوانين الدولية القائلة بحق الأمم والشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وليس بقرار أو إرادة أحد آخر.

ما حدث في السودان رسالة قوية إلى سائر الدول العربية ودول المنطقة، ليس فقط تلك التي تتشكل من قوميات متعددة كالعراق وسوريا والمغرب والجزائر وإيران وتركيا وإنما أيضاً لسائر الدول ذات القومية الواحدة والأديان والمذاهب والطوائف المتعددة، فسيادة الجماعة الغالبة، قومياً أو دينياً أو مذهبياً أو طائفياً، واحتكارها السلطة والنفوذ والمال وتهميش الأقليات والتمييز ضدهم إنما يقود إلى الحروب الداخلية والخارجية والى الدمار الشامل، كما حدث في السودان والعراق، وكما يحدث الآن في سوريا واليمن وليبيا.

الحليم من اعتبر بتجارب غيره، ونحن في العراق نواجه الآن أيضاً وضعاً ينطوي على احتمالات قوية بنشوب نزاعات داخلية مسلحة يمكن أن تتجاوز الحدود إلى الجيران لتتحول إلى حرب إقليمية يكون العراقيون من كافة قومياتهم وأديانهم ومذاهبهم وطوائفهم وقوداً لها.

لدينا مشكلة كركوك وسائر المناطق الموصوفة بالمتنازع عليها، ولدينا مشكلة التهميش الديني والطائفي والمذهبي والمناطقي التي ترتفع عاليا هذه الأيام الأصوات المعبرة عنها. ولدينا مشكلة المحاصصة التي ينجم عنها تهميشاً سافراً لغير المتحاصصين، ولدينا مشكلة الفساد المالي والإداري التي تُغمط فيها حقوق الكثير من أهل الحقوق، ولدينا مشكلة المحافظات والأقضية والنواحي والقرى والأحياء البعيدة المهمشة، ليس من الحكمة نكران وجود هذه المشاكل.. إنها قائمة بالفعل، وهي متفاقمة يوماً بعد آخر بفعل نزعة الاحتكار (احتكار السلطة والقرار) لدى بعض القوى المتنفذة في العملية السياسية، وهي جميعاً (المشاكل) تؤلّب الناس تأليباً على الشكوى والاحتجاج.....

وأخيراً الثورة التي لن يستطيع أحد أن يحدد مسارها ويتحكم بنتائجها مثلما لم يتنبأ أحد قبل ثلاثين سنة بان الحركة المسلحة في جنوب السودان ستنتهي بانفصال الجنوب عن الشمال.

السودان أصبح سودانين بسبب سياسات محتكري السلطة في الخرطوم، والعراق مؤهل لأن يغدو عدة عراقات إن لم يرعو الساعون إلى الاحتكار والاستئثار والهيمنة والطغيان في بغداد ولم يكفوا عن مخططات التهميش والتقليم والتقزيم للآخرين، قومياً ودينياً ومذهبياً وطائفياً وسياسياً.

وزير الدفاع الجديد يبحث مع ضباط آلية البقاء بعد ٢٠١١

رغبة عراقية بتمديد جزئي .. والمالكي لـ"بانيتا": انتظرونا أسبوعين

□ بغداد / المدى

أكد مصدر حكومي رفيع المستوى لـ(المدى) أن زيارة وزير الدفاع الامريكي ليون بانيتا ولقائه عدداً من المسؤولين في الحكومة تركزت حول كيفية إيجاد آلية لتمديد بقاء عدد من القوات الاميركية في العراق بعد عام ٢٠١١.

وقال المصدر إن بانيتا ابلغ بان الرد الرسمي للحكومة العراقية سيكون بعد أسبوعين، أي بعد أن يحسم القادة السياسيون أمرهم بموجب الاتفاق الذي ابرم قبل أيام بمنزل رئيس الجمهورية جلال طالباني.

وبحسب المصدر فان وزير الدفاع لمس وجود رغبة لدى بعض المسؤولين في الحكومة بإبقاء عدد معين من القوات الاميركية بعد عام ٢٠١١ لكون القوات الأمنية غير مكتملة الجاهزية.

ويشير عدد من المراقبين في الشأن السياسي إلى أن بعض القوى السياسية تخشى من تدهور الأوضاع في البلاد بعد الانسحاب الامريكي لذلك تسعى جاهدة إلى التمديد لتلك القوات فترة زمنية أطول.

بالمقابل أكد عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية إبراهيم الركابي أن وزير الدفاع الامريكي ليون بانيتا يحمل رؤيا معينة لغرض تمديد تواجد قواته في العراق.

وقال الركابي لـ"المدى" إن بانيتا يحمل فكرة إبقاء عدد معين من القوات الاميركية بهدف دعم القوات الأمنية العراقية في مجال التسليح والتدريب.

يذكر أن وزير الدفاع الامريكي الجديد ليون بانيتا وصل مساء الأحد إلى بغداد في زيارة تهدف إلى معرفة وجهة نظر الحكومة العراقية حول مصير القوات الاميركية بعد نهاية عام ٢٠١١.

وأعرب بانيتا عن قلقه مما وصفه "تزويد إيران المتطرفين في العراق بالأسلحة".

وقال بانيتا إن الولايات المتحدة "ستتخذ إجراء من جانب واحد إذا تطلب الأمر ذلك لمعالجة هذا التهديد".

وجاء في معرض تحذير الوزير الأمريكي لإيران من تزويد جماعات شيعية بالسلاح قوله إن بلاده فقدت عددا كبيرا من جنودها خلال شهر حزيران الماضي نتيجة لهجمات المتطرفين.

وشدد على أن بلاده: "لن تستطيع الوقوف متفرجة على ما يجري".

وكان بانيتا قد وصل أمس الأول الأحد إلى العراق قادما من أفغانستان في أول زيارة له كوزير للدفاع في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقال إن مهمته تتضمن الضغط على المسؤولين العراقيين لاتخاذ قرار بشأن الوجود العسكري الامريكي، كما انه سيطلب من السلطات "ملاحقة المتشددين الذين يهاجمون القوات الاميركية بأسلحة إيرانية".

يذكر أن من المقرر أن تنسحب جميع القوات الأمريكية البالغ عدد أفرادها ٤٦ ألفا من العراق بحلول نهاية العام الحالي، وذلك ضمن الاتفاق الأمني الذي توصل له الجانبان. لكن هناك مخاوف عسكرية أمريكية وعراقية بشأن حدوث فراغ أمني بعد انسحاب تلك القوات.

ويتضمن برنامج زيارة الوزير الأمريكي محادثات مع المسؤولين العراقيين ولقاءات بالقوات والقادة العسكريين الأمريكيين هناك، بمن فيهم الجنرال لويد اوستن أكبر قائد عسكري أمريكي في العراق.

ويعد بانيتا آخر مسؤول عسكري أمريكي رفيع يصل العراق خلال الأشهر القليلة الماضية لإقناع القادة العراقيين بأهمية بقاء وحدات من الجنود الأمريكيين في العراق.

وكان مقتدى الصدر قد هدد بتفعيل جيش المهدي الذي يقوده إذا تقرر بقاء القوات الأمريكية في العراق.

يشار إلى أن مذكرة سرية حصلت عليها "المدى" كشفت عن شبه اتفاق بين بغداد وواشنطن على بقاء القوات الاميركية حتى نهاية ٢٠١٦، كما تحدد المذكرة المقرّات والقواعد التي سوف يستخدمها الاميركيون في العراق بعد نهاية العام الحالي.

وتظهر المذكرة وجود نقاش مكثف بين الحكومتين العراقية والأميركية بهذا الصدد إذ تقول "تتشرف السفارة "الاميركية" بالإشارة إلى النقاش الذي دار مؤخرا بين حكومتينا بخصوص ضرورة عقد اتفاقية تكون بشكل عقد خاضع للقوانين المحلية من اجل الاستخدام المؤقت لقطع معينة من الأراضي من قبل سفارة الولايات المتحدة لغرض دعم برامجنا الدبلوماسية المشتركة والتي تتضمن المساعدة العسكرية تدريب الشرطة والتدريب القضائي ومشاريع التنمية الاقتصادية".

وبحسب المذكرة، التي تحتفظ المدى بنسخة منها، فأن واشنطن تقترح الآتي: "استخدام الأراضي وفقا للقانون العراقي، وموافقة وزارة الخارجية على السماح لسفارة الولايات المتحدة باستخدام العقارات المبينة لاحقا مع ملحقاتها على أساس الاستخدام بمقابل سنوي قدره ألف دينار عراقي لكل عقار، وذلك دعما لبعثة الولايات المتحدة في البلاد".

وعن مواقع تواجد الاميركان بعد انتهاء الاتفاقية فتحددها المذكرة بالمحافظات الآتية "البصرة في موقع القنصلية المؤقتة وموقع البصرة للطيران، أما في كركوك والموصل فيكون في موقع السفارة في هاتين المحافظتين، في حين سيكون تواجدهم ببغداد في منشأة تدريب الشرطة بالقرب من كلية الشرطة في بغداد ووزارة الداخلية، وموقع بغداد للطيران داخل مطار بغداد، ومنشأة دعم السفارة بالقرب من السفارة داخل المنطقة الدولية، وفي أربيل يتركز التواجد في منشأة دعم للقنصلية بالقرب من مطار أربيل، وداخل مطار أربيل".

أما مدة استخدام الأراضي فتبينه المذكرة "ينتهي، بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، ويمكن تمديد فترة الاستخدام بعد موافقة الطرفين على ذلك".

ولطالما رفضت الحكومة العراقية الإدلاء بأي تصريحات حول موقفها من الاتفاقية الأمنية والانسحاب بالرغم من مرور الوقت وقرب موعد خروج القوات الاميركية، في حين يرى المراقبون أن التيار الصدري وائتلاف العراقية يحاولان إيقاع رئيس الوزراء نوري المالكي بمأزق اتخاذ هذا القرار وحده من اجل تحمل عواقبه على اعتبار أن البلاد ستشهد توترا امنيا في كلتا الحالتين.

المقرر يتوقع قبولها.. بعد تضييف المالكي وعدد من وزرائه

برنامج الحكومة يصل البرلمان بعد ستة أشهر على تشكيلها

□ بغداد / المدى

أعلن مقرر مجلس النواب العراقي، أمس الاثنين، عن وصول البرنامج الحكومي إلى المجلس، وفي حين رجح إمكانية توجيه دعوة لرئيس الحكومة وعدد من الوزراء لمناقشة البرنامج في البرلمان، توقع أن يتم التوافق عليه بين الكتل السياسية.

وقال محمد الخالدي في مؤتمر صحفي عقده بمجلس النواب إن "البرنامج الحكومي وصل إلى مجلس النواب، ويتضمن ٤٠٠ صفحة، سيتم توزيعه بين ٣٢٥ نائبا لغرض دراسته ومناقشته خلال الجلسات المقبلة".

وأضاف الخالدي أن "البرنامج يتضمن خطط عمل الحكومة لمدة أربع سنوات من عمرها بضمنها الخطة التي أعدتها الحكومة لمعالجة مطالب المتظاهرين خلال مهلة المئة يوم"، مرجحا "إمكانية توجيه دعوة لرئيس الوزراء وعدد من الوزراء لمناقشة البرنامج في البرلمان".

وتوقع مقرر مجلس النواب أن "يتم التوافق بين الكتل السياسية على البرنامج الحكومي".

وانتهت في ٧ حزيران الماضي، مهلة الـ١٠٠ يوم التي حددها رئيس الوزراء نوري المالكي في ٢٧ من شباط الماضي، لتحسين عمل الوزارات والمؤسسات الحكومية وتطوير الخدمات في البلاد إثر التظاهرات التي اجتاحت المدن العراقية مطالبة بتوفير الخدمات ومحاربة الفساد والقضاء على البطالة.

ويشهد العراق منذ ٢٥ شباط الماضي تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت، في وقت لا تزال الدعوات تتصاعد للتظاهرات في المحافظات كافة حتى تحقيق الخدمات بالكامل.

وتعهد المالكي في بيان عقب تظاهرات الـ٢٥ من شباط الماضي، بتنفيذ جميع مطالب التظاهرات وأمهل الوزارات والمجالس المحافظات مئة يوم لتحسين الخدمات، فيما أكدت لجنة الخدمات البرلمانية أنه لا يمكن للمالكي إيجاد حلول جذرية لمطالب المتظاهرين.

يذكر أن رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي هدد، في آذار الماضي، بسحب الثقة من الحكومة الحالية وإسقاطها ما لم تلب مطالب المواطنين، فضلاً عن سحب الثقة من كل وزير لا يستطيع تنفيذ نسبة ٧٥٪ من البرامج الموضوعة لوزارته الأمر الذي عده ائتلاف دولة القانون محاولة من النجيفي لرسم دور له أكبر من دوره الحقيقي.

وكان البرلمان وعن طريق رئيسه أسامة النجيفي طالب في وقت سابق رئيس الوزراء نوري المالكي بأن يقدم برنامجه الحكومي لثلاث مرات إلا انه لم يرسله.

اذ اكد النجيفي في تصريح له نهاية الشهر الماضي "طالبنا ولثلاث مرات بأن نطلع على البرنامج وان يصوت عليه لينال ثقته".

وأشار إلى أن البرلمان عندما يطالب بالبرنامج الحكومي فانه حريص على إنجاح عمل الحكومة والشراكة نافيا ما يتردد من أن البرلمان يعمل بالضد من الحكومة.

وبين النجيفي أن مجلس النواب يعزز عمل الحكومة وان عدم تقديم المالكي برنامجه الحكومي يمثل عدم إعارة أهمية لرأي الشعب العراقي.

وينتقد محللون سياسيون تأخر تقديم البرنامج الحكومي الأمر الذي من شأنه خلق أزمة ثقة السلطتين التشريعية والتنفيذية .

واضاف هؤلاء أن البرلمان بحاجة إلى أن يتم تقديم البرنامج الحكومي بشكل رسمي من اجل أن تتم المحاسبة وفق ما تم إعلانه، مشيرين إلى أن التأخير في تقديم البرنامج الحكومي يفسر على انه مخاوف من المحاسبة البرلمانية في المستقبل.

ويرى النائب عن تحالف الوسط جواد البولاني أن تقديم برنامجه الحكومي لأجل أن يكون هناك تدقيق من قبل البرلمان لعمل الحكومة وبرنامجها ومدى تطبيقه.

ونقلت وكالات أنباء عن البولاني قوله "البرنامج الحكومي وتقديمه بشكل رسمي الى مجلس النواب يمثل جزءا من التزامات الحكومة تجاه ممثلي الشعب".

وأضاف أن "عدم وجود برنامج حكومي يمثل غيابا للتخطيط والتقييم لأداء مؤسسات الدولة".

وأشار البولاني الى أن مجلس النواب ينتظر هذا البرنامج كما إننا بحاجة إلى لغة الأرقام والأوراق الرسمية ليتم المصادقة عليها.

وبين أن التحدي الكبير في البلد يتمثل بغياب آليات صنع القرار السياسي والاقتصادي والأمني.

أنباء

المالكي وقع في خطأ الأقاليم

■ عد عضو دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني صادق اللبان تحذير رئيس الوزراء نوري المالكي من إنشاء الأقاليم بأنه (خطأ) وقع فيه، لأنه ينافي الدستور، مضيفا أن تطبيق هذه المادة يجب أن يكون بطلب جماهيري عن طريق ممثلي الشعب. وقال اللبان خلال تصريح إعلامي أن إنشاء الأقاليم نص عليه الدستور ونحن من غير الممكن أن نخالفه، مضيفا أن تطبيق هذه المادة يجب أن يكون بطلب جماهيري عن طريق ممثلي الشعب، وهم ممثلون بمجلس المحافظة ويكون هذا الطلب رسمياً إلى مجلس النواب.

بانيتا يستمع للصواريخ من الخضراء

■ سمع صباح أمس دوي انفجارات ناتجة عن سقوط عدد من قذائف الكاتيوشا داخل المنطقة الخضراء، التي تعتبر الأكثر تحصينا في العراق بالتزامن مع أول زيارة لوزير الدفاع الامريكي الجديد ليون بانيتا.

وكشف مصدر من داخل المنطقة الخضراء اشترط عدم الكشف عن هويته أن أصوات أجهزة الإنذار والتي عادة ما تطلق من داخل مقر السفارة الأمريكية سمعت لأكثر من مرة صباح هذا اليوم ومساء أمس تبعها سقوط العديد من قذائف الكاتيوشا.

الفضيلة لا توافق على توقيت الفيدرالية

■ أكد رئيس كتلة الفضيلة النيابية عمار طعمة أن الفدرالية حق دستوري ولكن توقيت الدعوة لتطبيقها غير مناسب، إذ أن الاحتقان في المواقف السياسية وعدم رسوخ الاستقرار السياسي قد يضفي عليها أبعادا من الشحن الانفعالي المؤدي لتوتر الاستقرار الاجتماعي.

وقال طعمة في تصريح صحفي نعتقد إن تفعيل الصلاحيات الممنوحة للإدارات المحلية وفقا لمبدأ اللامركزية يشكل خيارا مناسبا للمرحلة يمكن أن ينهض باستحقاقات ومسؤوليات المرحلة فيما لو تم تلافي معوقات وعوامل تلكؤ انجاز الخدمات وتحقيق مطالب المواطنين.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون